النفوذ البريطاني وتجارة الرقيق في الخليج العربي في القرن التاسع عشر

د. جاسم محمد شطب
جامعة كربلاء / كلية التربية

الملخص

دخلت بريطانيا عصر الاستعمار قبل غيرها من الأمم , نتيجة لطبيعة التطور في المجتمع البريطاني , لذا سبقت هذه الأمة الأمم الأخرى بالمناداة (بتحرير) الرقيق ومنع المتاجرة بهم , فدخلت مناطق الخليج العربي والبحر العربي وخليج عمان ، وهي ممرات مائية مهمة جداً للنشاط البحري والمصالح البريطانية , تحت هذه الواجهة التي تحولت إلى ذريعة من اجل السيطرة عليها وطرد القوى الأخرى لاسيما فرنسا عدوتها التقليدية , فعقدت مع القوى المحلية ابتداءً من عام1820وانتهاءً بنهاية القرن التاسع عشر , سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات والتعهدات,كان ظاهرها مكافحة تجارة الرق أو محاربة القرصنة أو ملاحقة تجار ومهربي السلاح , وباطنها تطويع القوى المحلية أو تجزئة الأقسام الكبيرة كما حصل لإمبراطورية السلطان سعيد بن سلطان في مسقط في آسيا وزنجبار في أفريقيا بعد وفاته في عام 1856,أو حماية الخليج العربي ضد القوى الأخرى , لاسيما ضد فرنسا أو الدولة العثمانية أو ضد بلاد فارس .وأهم مايميز سياسة بريطانيا في هذه الاتفاقيات والتعهدات هي سياسة التدرج التاريخي والجغرافي , وصولاً إلى رأس الخليج في نهاية القرن .

Summery

The Great Britain entered the Imperialism stage before all nations, for the result of the nature development of its society ,though it overtake those nations to calling to liberation slave and prevent the trade with them ,and then entered the Arabian Gulf and Arabian Sea and Oman Gulf, that they were very important watercourses to British interests and its navel activity. Under this preface which became excuse for domination on this watercourses , and driving away anther forces particularly France ,the traditional enemy, and concludeseries treatise and agreements and commitments with local forces from 1820 to the end of nineteenth century, its literal meaningwas forbad slave trade and fighting piracy and pursuit the trader and thesmugglerweapon, but essence the issue was subdual the local force or partition the large part as empire of SayidSa'id Bin Sultan ,the governor(Sultan) of Muscatin Asia and Zanzibar in Africa after his death in1856, or protectionArabian Gulf from ambitions of another forces , Particularly France or Ottoman Empire or Persia . There is most important which distinguished a British policy in this agreements and commitments, it was historical and Geographical progress by step policy arrival to the head of Arabian Gulf in end of nineteenth century .

المقدمة

احتلت الدراسات التي تناولت منطقة الخليج العربي أهمية كبيرة بين الدراسات التاريخية عن المنطقة العربية والإسلامية , لأهمية هذه المنطقة من الناحية الاستراتيجية بكونها شغلت في مطلع العصر الحديث منطقة ممر رئيسة وحلقة وصل مهمة في التواصل بين الشرق والغرب منذ أن دخلها البرتغاليون في مطلع القرن السادس عشر ، في اطار جهودهم لتأمين إمبراطوريتهم الهائلة الممتدة بين البرتغال والهند .وازدادت أهميتها بدخول بريطانيا إليها في بدايات القرن السابع عشر عقب تأسيس شركة الهند الشرقية الإنكليزية The English East India Company من قبل إيرل اوف كمبرلاندEarle of Cumberlandفي 31كانون الأول(ديسمبر)1600, واتخاذ الشركة في المنطقة مجموعة من الوكالات في ميناء جاسك في عام 1616، وبندر عباس في عام1622 ومنها إلى البصرة في عام 1763.

دخل الإنكليز الخليج العربي بصفتهم التجارية ، وكانت سفنهم الحربية ترافق سفنهم التجارية أينما ذهبت,لذلك سرعان ما دخلوا في صراع مع القوى الأجنبية الأخرى في هذه المنطقة كالبرتغاليين والهولنديين ثم الفرنسيين , أو القوى المحلية كالقواسم(الجواسم)الوهابيين . وتمكنوا من هزيمتهم جميعا. ومما لاشك فيه كانت القوى المحلية بأدواتها البسيطة وعدائها اللامحدود ربما أشد تأثيراً على المصالح البريطانية في المنطقة , لذا لم تكتف بريطانيا بتأكيد وجودها في الخليج العربي , بل انتقلت إلى فرض هيمنتها المباشرة وحمايتها عليه تحت ذرائع متعددة منها محاربة تهريب السلاح ومكافحة تجارة الرق وإشاعة التجارة الحرة بدلها في هذه المنطقة .

امتازت الاستراتيجية التي اتبعتها شركة الهند الشرقية الإنكليزية بكونها الممثلة للمصالح الإنكليزية ثم البريطانية فيما بعد , بسياسة الخطوة خطوة Step by Step لتطويع شبه القارة الهندية , ثم منطقة الخليج العربي ،التي لم تنته من سياسة فرض الحماية على سلاطينها وشيوخها إلا بنهاية القرن التاسع عشر. وتوجهت بتوجهها إلى المنطقة أعداد كبيرة من الرحالة والباحثين في

مجالات العلوم الاجتماعية والجغرافية, والكتاب وضباط المخابرات والمقيمين السياسيين,لتسهيل عمل السياسيين والعسكريين واعطائهم صورة واضحة عن طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة, وأصبحت الدراسات المقدمة من هؤلاء دليلاً للدراسات المقدمة من قبل الباحثين الآخرين اللاحقين الذين اهتموا بدراسة المنطقة من أبنائها ، وأي من هؤلاء الباحثين لم يكن في غنى عما كتبه هؤلاء في تقاريرهم إلى حكومة الهند البريطانية في مومباي أو في لندن , كما لم يكونوا في غنى عما كتبه جون غوردن لوريمر وزوجته في كتابهما "دليل الخليج" ، أو ما كتبه جون كيلي ، "بريطانيا والخليج العربي", باعتمادهما لهذه التقارير كمادة أولية للدراسة والبحث . وسأتناول في هذا الموضوع إحدى ذرائع بريطانيا في فرض سيطرتها على المنطقة في مطلع القرن التاسع عشر حتى نهاية ذلك القرن ، ألا وهي محاربة تجارة الرق , التي يمكن وصفها بأنها دعوة حق أريد بهااستعمار(باطل).

البحث

لم يحظ الرقيق كما لم تحظ تجارة الرق المتأصلة في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسطولاسيما في منطقة الخليج العربي , التي كانت معبراً مهماً وحلقة مهمة في هذه والتجارة , بالاهتمام المناسب من لدن أبناء المنطقة في دراساتهم وابحاثهم , على الرغم من الدور الكبير الذي أداه هؤلاء في مجتمع الخليج والجزيرة العربية .ربما تنصلاً من المسؤولية التاريخية عن جرم لم يرتكبوه أو لم يرتكبه أسلافهم , فأصبح الكلام عن تجارة الرقيق تهمة يوصمبها العرب دون غيرهم في حين كان دورهم في هذه التجارة هامشياً , قياساًبأدوار الأمم الأخرى كالبريطانيين أو الفرنسيين والبرتغاليين والإسبان، كما لم يأخذ بالحسبان عند الكلام عن هذه المسالة , المرحلة التاريخية التي يراد البحث فيها قديمة كانت أم وسيطة أم حديثة , حيث ساد اقتناء الرقيق والاتجار بهم بين جميع الأمم دونما استثناء. وان وجودهم في المجتمع العربي الإسلامي كان بقايا لمرحلة تاريخية تطورية انصرمت منذ عصر طويل. واستغلت بريطانيا ذلك استغلالاً جيداً في القرن التاسع عشر، وأصبح قضية محاربة الرقيق إحدى الأوراق التي استخدمتها بذكاء وخبث كبيرين لفرض هيمنتها ليس في الخليج العربي فحسب, بل على جهات متباعدة في العالم .

عاش الرقيق في المجتمع العربي الإسلامي منذ عصر ما قبل الإسلام حتى وقت متأخر من القرن العشرين ، بصورة أفضل بكثير من عيشهم في مجتمعاتهم الأصلية أو في المجتمعات الأخرى التي استرقتهم , فكانت حياتهم لا تختلف كثيراً عن حياة أسيادهم[1] , بسبب التعاليم الإسلامية التي كانت توصي بالرقيق خيرا" أما أخا لك في الدين أو نضير لك بالخلق " . ولم يفت بعض الكتاب من مقارنة حياتهم في مجتمعاتهم الأصلية بحياتهم في المجتمعات العربية والإسلامية ، فكانوا يجهرون بحقيقة أنهم أصبحوا أفضل حالاً مما كانوا عليه قبل استرقاقهم من كل النواحي[2]. ومهما كانت الظروف التي عاشها هؤلاء فأن تحريم هذه التجارة المقيتة من النقاط المضيئة في تاريخ الإنسانية,من اي طرف جاءت ، بعد ان فات المسلمين حيازة مثل هذا الشرف الذي كان بإمكانهم أن يتيهوا به فخراً على جميع الأمم , وأن يضعوا حلاً جذرياً لهذه المعرة الإنسانية ، التي لم يكونوا سبباً في قيامها واستمرارها . واكتفت التشريعات الإسلامية بالدعوة إلى عتق الرقيق كعمل من أعمال البر التي يبتغي بها المسلم مرضاة ربه .لذا اصبح هذا الجانب على ما فيه من معان كريمة مجال غمز في المسلمين في العصر الحديث من قبل بعض الكتاب الغربيين وبالتحديد الذين خبروا المجتمع في الخليج العربي عن كثب , والذين كانوا بعض أدوات الاستعمار البريطاني في المنطقة[3].

شارك الإنكليز غيرهم من الأمم في هذه التجارة , فمن أصل 74 الف رأس من الرقيق دخلوا فيها عام 1670 , كانت حصة تجار الرقيق الإنكليز 38 ألف رأس على وفق ما ذكر لوريمر[4].وإذا أخذنا هذه النسبة على محمل الصحة فأن تجار الرقيق الإنكليز شاركوا وحدهم بأكثر من نصف عدد الرقيق الداخل في هذه التجارة حول العالم .وان انغماسهم فيها بهذا الشكل جاء استجابة لتطور المصالح الإنكليزية من أجل منافسة الدول الأخرى في المرحلة الميركنتلية Mercantilismأو استعمار أمريكا الشمالية مثلاً . وجاء التحريم الذي أعتمد في مطلع القرن التاسع عشر جاء استجابة أخرى لتطورات شهدها المجتمع البريطاني بالدرجة الأولى.

أن من المناسب القول أن الإجراء البريطاني بمحاربة تجارة الرقيق حتمته عوامل داخلية وخارجية افرزها تطور المجتمع الإنكليزي ، منها انهيار وتلاشي نظم العصور الوسطى الإقطاعية وانتقاله إلى المرحلة الرأسمالية في وقت مبكر ، وتحول الأرياف إلى مراعي لتربية الأغنام من أجل أصوافها لإمداد الصناعة البيتية , وفيما بعد مصانع النسيج الصوفي بالمادة الأولية فيما صار يعرف "بحركة التسييج" ، التي رافقها نزوح هائل للفلاحين الأقنان الذين انتفت الحاجة إليهم في الأرياف إلى أطراف المدن وتحولهم إلى أيادي عاملة رخيصة ، وربما كان البعض منهم في حالة بطالة . لذا كانت بريطانيا تعاني من وفرة سكانية سهلت عليها استيطان أمريكا الشمالية واستراليا اللتين أصبحتا الملاذ المناسب للأعداد المتزايدة من النازحين من الأرياف[5]. بينما كانت الحاجة إلى الرقيق قاسماً مشتركًا بين كل من الولايات المتحدة بعد استقلالها وفرنسا والبرتغال وربما هولندا واسبانيا لاستيطان مستعمراتها . ويمكن القول ان التشريع البريطاني حمل في طياته توجيه ضربة لمصالح هذه الدول ، لاسيما للولايات المتحدة التي حصلت على استقلالها عن بريطانيا في عام1783عنوة , وفرنسا المنافسة الشديدة لها في كندا ,التي كانت بحاجة ماسة للرقيق في مستعمراتها وفي فرنسا ذاتها . ولم تلتزم بقرار الحظر من مجموع الدول الثمان التي وقعت على ملحق معاهدة فيينا في حزيران (يونيو) 1815الا تلك الدول التي ليست لها مستعمرات وليست بحاجة الى الرقيق ، كالسويد والنمسا وروسيا ، وظلت هذه التجارة الممسوخة تمارس في الخفاء على نطاق واسع[6]. وعلى الرغم من الإخلاص الذي رافق دعوات القضاء على تجارة الرقيق، إلا أنها لا تخلو من أهداف بريطانية خالصة ، منها :أنها كانت تهدف إلى إحلال منتجاتها وسلعها الصناعية محلها , أينما وجدت ذلك ملائماً ، والذي ربما يمكنها من استعمار الأقاليم التي تقع في دائرة نفوذها التجاري، عندها ستكون أحوج إلى بقاء القوى العاملة في أماكنها , كما هي الحال في أفريقيا البريطانية [7] .

هيأت هذه الخيارات لبريطانيا شرعية التدخل في شؤون الدول الأخرى تحت واجهة محاربة الرقيق بكونها الدولة التي تمتلك الأسطول الأقوى في العالم ، وبالتالي فأنها الدولة المهيأة لمتابعة مسألة التحريم وفرضها بالقوة على الدول الأخرى إذا استلزم الأمر

، كما فعلت مع البرازيل عندما فرضت عليها المصادقة على معاهدة تحريم تجارة الرقيق في عام 1826 [8] . وتهيأ لها أيضاً حق إيقاف سفن الدول وتفتيشها بذريعة البحث عن الرقيق ومتابعة تحريم المتاجرة بهم،وهو حق مكن بريطانيا من أحكام سيطرتها على البحار في ذروة المنافسة الاستعمارية بين الدول.

رأت بريطانيا في منطقة الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي منطقة استراتيجية عظيمة الأهمية بكونها الطريق الأقصر إلى بلاد الهند، فلم تسمح تحت أي ظرف أن يمتد إليها نفوذ دولة أخرى . وكانت قضية محاربة تجارة الرقيق واحدة من مبررات وجودها في هذه المنطقة , ولاسيما بعد أن أصبح العرب الخليجيون وكلاء محليين لتوريد الرقيق إلى أنحاء مختلفة من العالم أو العمل لصالح تجار الرقيق الفرنسيين[9] .فقد أوصى موريسMorise , وهو أحد أولئك التجار في شرق افريقيا, حكومته بإنشاء مستعمرة فرنسية في كلوة Kilwa, لتكون مركزا لتجميع الرقيق ثم توريدهم للعمل في المشاريع الفرنسية في مستعمراتها الواسعة . مما أثار اهتمام بريطانيا واستشعارها بالخطر , مما أدى إلى انتقال الموضوع برمتهإلى أروقة مجلس العموم البريطاني في عام 1807، إلا أن الاهتمام الفرنسي تلاشى موقتاً بعد سقوط موريشيوس بيد البريطانيين في عام 1810 في اطار حربهم ضد نابليون [10].

بينما استمر تجار الرقيق العرب يؤدون أدوارهم في التوسط بين مراكز تجميع الرقيق القادمين من أعماق القارة الأفريقية ومنطقة البحيرات إلى زنجبار وشرق أفريقيا في ميناء كيلوه والجزيرة الخضراء(بمباPimba)إلى مراكز التوزيع في شبه الجزيرة العربية ومصر والهند وفارس والدولة العثمانية . وكانت تجارة الرقيق في زنجبار حكراً على التجار العمانيين , وأصبحت صور ومسقط ومشايخ الساحل العماني(المهادن) ومدن ساحل مكران والبحرين ومدن الأحساء والكويت والمحمرة والبصرة والمدينة المنورة ومكة والقاهرة أسواقاً ونقاط إعادة توزيع لهذه المعرة[11], وكان العمانيون والقواسم والإحسائيونوالبحارنة والحجازيون وتجار البصرة يجنون أرباحاً طائلة من إعادة التصدير إلى مناطق أبعد , بينما صار الشيوخ والأمراء والحكام والسلاطين يحصلون بدورهم على عائدات كبيرة من الضرائب المفروضة على إعادة التصدير , بل أن جانباً من اقتصاديات الخليج العربي في القرون الحديثة يعتمد على هذه التجارة[12] . وذكر لاندن بشكل تقريبي عدد الرقيق الذين يعاد تصديرهم فقط عبر مسقط بلغ 4آلاف رأس سنوياً، كان السلطان يحصل على ضريبة مقدارها ريالين نمساويين[13] عن كل راس وبذلك فأن عائد السلطان من هذه التجارة ما لايقل عن 6آلافإلى 8آلافريال سنوياً[14].

وقد اختلف الكتاب وشهود العيان في تقدير حجم هذه التجارة وعدد الرقيق المنقولين بحراً,الذين يمرون في منطقة الخليج العربي سنوياً بما لا يقل بحال من الأحوال عن15 ألف رأسفضلاً عما ينقل عبر بر شبه الجزيرة العربية . ولم يكن هذا العدد ضئيلاً بمقاييس القرن التاسع عشر , إذ لم يكن بوسع هذه المنطقة استيعاب أكثر من,8 آلاف رأس منهم ويعاد تصدير الباقي[15] . ويعود نمو هذه التجارة بهذه الوتائر المرتفعة إلى التباين الكبير في أسعار الرقيق من منطقة لأخرى , وبالتالي ارتفاع عائدات أو أرباح العملية التجارية ،على الرغم من الجهود البريطانية للحد منها.فمثلاً إذا كان سعر الصبية بين 12-20ريالاً في أسواق شوا ,يمكن أن يصل إلى 50ريالاً في مخا وإلى 90 ريالاً في مسقط وإلى 100ريال في بوشهر وإلى150ريال في البحرين وإلى اكثر من ذلك في البصرة . والصبي الذي يباع في زنجبار بمبلغ 20-35ريالا يمكن أن يصل سعره 40-50ريالافي البحرين وإلى اكثر من ذلك في البصرة[16] .

الدور البريطاني في الحد من تجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي

على الرغم من القول , أن متابعة الحكومة البريطانية لقضية منع المتاجرة بالرقيق حتمته ظروف بريطانيا الداخلية وتطورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي[17] , بيد أن قضية منع المتاجرة بالرقيق هي مطلب انساني صادر من نفوس صافية متأثرة بعمق من استمرار هذه التجارة الرثة , كنفوس المفكرين والمشرعين وأعضاء البرلمانات الأوربية ومن بينهم فولتير المفكر المعروف ،قبل أن تصبح هذه القضية الإنسانية أداة بيد دعاة الاستعمار البريطانيين لتنفيذ مراميهم.ففي عام 1794 أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية تشريعاً نص على إلغاء المتاجرة بالرقيق ، سرعان ما ألغاه نابليون بشرائه الرقيق من الأسواق المصرية من أجل امداد جيشه بالمحاربين[18].في 23ايار(مايو)1806أصدرت الحكومة البريطانية أمراً ملكياً لوضع حد لأعمال النخاسة، التي كان يقوم بها بريطانيون، وفي عام 1807منع البرلمان البريطاني السفن البريطانية من نقل الرقيق بين موانئ الإمبراطورية بقانون أصدره لهذا الغرض, وأعقبه في عام 1808بتأكيد آخر. وفي عام 1811 صارت تجارة الرق يعاقب عليها القانون في بريطانيا ومستعمراتها[19].قبل ان يصبح منع الاسترقاق هدفاً أمنياً ًويدرج ضمن مقررات مؤتمر فيينا في عام1815،وقبل ان تُلزم بريطانيا الدول المشتركة فيه بتوحيد جهودها لإلغاء**"تجارة بغيضة تدينها بشدة قوانين السماء والطبيعة"**[20] . وبذلك كسبت الأمة البريطانية بهذا الانجاز شرفاً لا يدانيه شرف.

وعندما أرادت بريطانيا تطبيق هذا الحظر في المحيط الهندي, أوعزت إلىحكومة الهند البريطانية في بومباي ,التي أخذت على عاتقها متابعة مكافحة هذه التجارة في الخليج , في 4آذار(مارس)1812بإبلاغ سلطان مسقط وزنجبار السيد سعيد بن سلطان 1806-1856بالقوانين التي سنت لمكافحة هذه التجارة. وفي 1814 طبقت الحكومة البريطانية الحظر فعلياً في موريشيوس ولم يعد هناك رقيق في مستعمرات بريطانيا بعد عام 1839[21] .

وجاء أول تحديد لتجارة الرق في منطقة الخليج العربي في المعاهدة العامة General Treaty(اتفاقية السلم الدائمة) , التي عقدت في رأس الخيمة فيعام 1820 , التي أعقبت العمليات العسكرية البريطانية ضد قوات القواسم البحريةفي عام 1819-1820, فقد أَشير في البند التاسع من تلك المعاهدة إلى أن خطف الرقيق من سواحل أفريقيا الشرقية أو أي مكان آخر نهباً وقرصنة . بيد أن نص هذه المعاهدة لا يشير صراحة إلى حظر تجارة الرق أو شراء وبيع الرقيق بالتعامل التجاري العادي أو نقلهم بعد إتمام صفقات شرائهم.ولم تحدد الحكومة البريطانية عقوبة ما ضد منتهكي الحظر الذي ورد في هذا البند[22]. ثم أعقب ذلك التعهد الذي فرضه الكابتن مورسبيMorespiقبطان السفينة ميناي Minay, على سلطان مسقط وزنجبار السيد سعيد بن سلطان حليف بريطانيا في

عام 1822,بعد مراسلات مع فريكهارFrekharr المقيم البريطاني في الخليج العربي بين عامي 1814-1822,وتحركات واسعة للأسطول البريطاني في الخليج العربي وخليج عمان والبحر العربي في عام 1821 . ونص هذا التعهد على منع رعايا السلطان عن بيع الرقيق إلى رعايا الدول المسيحية ,وأن يوافق على تعيين موظف بريطاني في شرق أفريقيا يناط إليه مراقبة تطبيق المعاهدة والالتزام بالحظر من قبل مالكي السفن العمانيين, دون الإشارة إلى وجوب منعها صراحة[23].

اعتمدت بريطانيا على دبلوماسيتها الهادئة تحت ظلال مدفعية بوارجها الحربية المتأهبة لتدمير كل مواقع المقاومة في كل بحار العالم , إلا أنها فضلت سياسة التدرج في تعاملها مع سلطان مسقط وزنجبار وشيوخ الساحل المهادن وشيخ البحرين , في قضية مكافحة تجارة الرقيق على وجه التحديد . ويعد التعهد الذي فرضه الكابتن مورسبي على السلطان السيد سعيد في عام 1822خطوة واسعة ومهمة في سبيل تحريم هذهالتجارة ، على الرغم من إدراك بريطانيا مدى الخسارة التي ألحقتها بالاقتصاد العماني . أتبعته بخطوات أخرى أكثر وضوحاً في هذا السبيل , ففي آب (أغسطس) 1838 ألزم الكابتن ت. ب. توموسون Captain T. B. Thomson السلطان السيد سعيد بإبرام تعهد مكون من أربعة عشر بنداً , ثلاثة منها تخص الحد من تجارة الرقيق , عززته بريطانيا بتعهد آخر في أيار(مايو)1839فرضته على السلطان بشأن تحديد تجارة الرق وحصرها في نطاق أضيق لا يتعدى السواحل العربية[24]. حيث أباحت للسلطان السيد سعيد بن سلطان حق نقل الرقيق بين ممتلكاته الأفريقية والآسيوية عبر نطاق يبدأ من رأس دلكادو ماراً بدرجتين إلى الشرق من جزيرة سوقطرة منتهياً عند ديو , وأن أية سفينة تخرج عن هذا النطاق غير مدفوعة بفعل الرياح أو تقلبات الجو ، تعامل معاملة السفن البريطانية الحاملة للرقيق[25].والتزم السلطان السيد سعيد بهذا التعهد على الرغم من الخسائر التي مني بها اقتصاد بلاده من جراء هذا التعهد , التي قاربت ربع إيراداته البالغة 80ألف باوند[26].وفي ذلك كتبرئيس الوزراء البريطانيبالمرستون Palmerstone في عام 1841" يجب أن نعلم أن الأمة البريطانية تنظر باهتمام بالغ إلى وجوب إلغاء تجارة الرق , وأن بريطانيا مستعدة لدفع تعويض للإمام لمدة ثلاث سنوات بمبلغ ألفي باوند سنوياً لتحل محل الضرائب التي يحصل عليها من تجارة الرقيق, حتى يتعود رعاياه على الاتجار بسلع أخرى"[27].

وفي التعهد الذي فرضه البريطانيون على شيخ القواسم سلطان بن صقر القاسمي في 7نيسان (أبريل) 1838 في رأس الخيمة , كانوا فيه أكثر وضوحاً وصراحة في مناهضة هذه التجارةمن التعهد الذي فرضوه على الشيخ المذكور في عام 1819-1820, عندما أرغموهبأحقيتهمبتفتيش السفن العائدة له أو لأتباعه , أو تلك المرتبطة بالموانئ التابعة له , في حالة شكهم أنها تحمل رقيقا[28].أتبعه هنلHanill المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بثلاثة تعهدات أخرى مماثلة فرضها على شيوخ الساحل الآخرين في أيام 1و2و 3تموز (يوليو) 1839, ألزمهم فيها بعدم استرقاق المسلمين الصوماليين[29] , ويبدو أن هذه التعهدات جاءت متزامنة مع حوادث خطف عدد من الفتيات من مدينة بربرة الصومالية من قبل تجار الرقيق وبيعهن إلى أصحاب السفن من القواسم[30] . وهنا بدى البريطانيون أنهم أكثر حرصاً من ابناء الخليج المسلمين على أبناء جلدتهم المسلمين الآخرين .

أن سياسة التدرج في التشريع والمرونة غير المبررة التي اتبعتها بريطانيا في الحد من هذه التجارة وعدم انتهاج سياسة الحزم التي يتطلبها تحقيق هذا الهدف البالغ السمو , بما يتلاءم مع خطتها ومصالحها لفرض سيطرتها على هذه المنطقة الحيوية , ولا يضر بصورة مباشرة بمصالح شيوخ وحكام المنطقة, لم تؤد إلى نتائج جدية. بل أن المقيم السياسي البريطاني شل Shill لاحظ زيادة في وتائر هذه التجارة في سواحل بلاد فارس وولاية بغداد ,على وفق ما جاء في تقريره الذي بعث به إلى وزارة الخارجية البريطانية في عام 1842,قدرها(الزيادة)قنصل الولايات المتحدةالأمريكية المقيم في زنجبار , استناداً إلى شهادة جايرومسويجيJairumSweechei مسؤول الجمارك فيها بما يقارب 100رأس من الرقيق يباعون في أسواق النخاسة في المنطقة في كل يوم[31] . مما يفسر إصرار البريطانيين على تحريم هذه التجارة وتجريم القائمين عليها في التعهد الجديد الواضح الذي فرضوه على السلطان السيد سعيد في تشرين الأول(أكتوبر)1845, وذلك بمنع تصدير الرقيق من ممتلكاته الأفريقية إلى الجزء الآسيوي منها , وأن يتعهد بفرض سطوته على الأخرين من حكام وشيوخ منطقة الخليج , بمنعهم من خطف الرقيق أو المساعدة في خطفهم أو شراء الرقيق المختطف من ممتلكاته , وأن لا يمانع أو يعرقل حق السفن البريطانية في تفتيش السفن التي يشتبه أنها تحمل رقيقاً , مهما كانت عائديتها[32].وتأكيداً لهذا الإصرار أصدرت بريطانيا في كانون الأول(ديسمبر)1848قانوناً خاصاً بمنح ربابنة السفن البريطانية القائمين على أعمال التفتيش مكافآت مالية , لقاء إخلاصهم في عملهم[33]. مما يؤكد أن استمرار تجارة الرق كانت تجري تحت سمع بعض هؤلاء الربابنة ونظرهم .

و صيغ التعهد الجديد بلغة أكثر حزماً, بيد أنه خلا من التعويض المناسب الذي وعد به بالمرستون عن الخسارة التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد العماني ، كما جاء في التعهد السابق في عام 1841آنف الذكر,الذي حدده على مدى ثلاث سنوات . ويبدو أن منشأ هذا الحزم جاء من اعتقاد هامرتونHammerton المقيم السياسي البريطاني في زنجبار ؛ أن السيد سعيد بن سلطان كان يسعى سراً لتوثيق علاقته بالفرنسيين[34] , الذين أسسوا قنصلية لهم هناك ,وعقدوا معاهدة تجارية معهفي عام 1844,أباح فيها حيازة الممتلكات للشركات الفرنسية والافراد[35] , كما نصت على إعفاء الرعايا الفرنسيين ، ومن يشتغل في خدمتهم من التوقيف والتفتيش والمحاكمة أمام المحاكم المحليةأثناء وجودهم على ارض السلطان [36]. ولم تكتف بذلك بل كانت تمنح بعض التجار العرب إجازات برفع العلم الفرنسي على سفنهم للتخلص من الرقابة وأعمال التفتيش التي كانالبريطانيون يقومون بها في الخليج والبحرالعربي بحجة محاربة تجارة الرقيق[37] .

ولم تكن زنجبار المركز الوحيد لتجميع وإعادة تصدير الرقيق في شرق أفريقيا , فعندما أحكم البريطانيون مراقبتهم لحركة نقلهم من زنجبار وإليها, ولاسيما بعد وفاة السلطان في عام 1856وانفصالها عن مسقط بتخطيطهم بذريعة توجيه ضربة لتجارة الرقيق[38], تحولت هذه التجارة إلى مراكز أخرى في شرق أفريقيا أيضاً مثل زيلع وبربرة وتاجوراء , وأصبحت موانئ مكران في فارس والدولة العثمانية على رأس الخليج العربي مراكز أخرى لإعادة تصدير الرقيق, كما ورد ذلك آنفاً , الأمر الذي أرغم الحكومة

البريطانية إلى التعاون مع حكومات فارس والدولة العثمانية وحكومة محمد على في مصر بعد هزيمتها أمام بحرية بريطانيا في عام 1840 في سبيل الحد منها[39] .

ففي كانون الأول(ديسمبر)1847 أصدر السلطان العثماني عبد المجيد الأول 1839-1861بدفع من هنري ولزلي H. Wellesley القائم بالأعمال البريطاني في اسطنبول مرسوماً منع بموجبه السفن التي تحمل العلم العثماني من المتاجرة بالرقيق , وأوكل إلى والي بغداد تنفيذ هذا المرسوم ومصادرة السفن التي تحمل رقيقاً مهما كانت عائدية العلم الذي ترفعه [40]. ورفضت الحكومة البريطانية طلباً عثمانياً في المشاركة بأعمال التفتيش في الخليج ,إذ لم تسمح لأية دولة أن تمد نفوذها إلى هذا القسم الحيوي[41].وحذا محمد شاه القاجاري 1808–1848حذو السلطان العثماني في 12حزيران(يونيو)1848بإصداره رسالة توصية إلى رئيس الوزراء الفارسي الحاج المرزا أغاسي , نصت على موافقة الشاه على منع تجارة الرقيق في الخليج العربي, ومهدت السبيل أمام الطرفين إلى إبرام اتفاقية آب(أغسطس)1851 بين الرائد شل Shellالوزير البريطاني المفوض في طهران والحكومة الفارسية, نصت على حق السفن البريطانية والهولندية في تفتيش السفن التي تحمل العلم الفارسي, على أن يتم التفتيش بحضور مندوب عن الحكومة الفارسية , ويسلم الرقيق في حالة العثور عليهم إلى السلطات البريطانية للتصرف بهم ، وشرع الطرفان في تنفيذ هذه الاتفاقية ، وأمدها اثنى عشر عاما, في مطلع عام 1852[42] .

اتسم النصف الثاني من القرن التاسع عشر بنشاط فرنسي مكثف في البحث عن الرقيق والمتاجرة بهم , ولمواجهة الحاجة المتزايدة إلى العمالة للاستثمار في المستعمرات الفرنسية في الأقاليم الاستوائية, ولعدم قدرة الفرنسيين على العمل في ظروف هذه الأقاليم ولنقص في قوة العمل المتأصل الذي تعاني منها فرنسا بسبب سعة مستعمراتها وحاجتها لأعداد كبيرة من الإداريين والعسكريين لإدارة وحماية هذه المستعمرات , توجهت نحو الرقيق لسد نقصها في الرجال , مما جعلها في مواجهة بريطانيا التي كانت تتابع بجد ونشاط وبدبلوماسية هادئة قضية مكافحة هذه التجارة , التي لم تتراجع أو تضمحل على الرغم من كل الاتفاقيات السابقة الملزمة التطبيق مع حكام وشيوخ المنطقة . ففي عام 1847أعد المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي تعهداً جديداً صيغ بلغة أكثر وضوحاً وحزماً من التعهدات السابقة , وفرضه على صقر بن سلطان القاسمي في رأس الخيمة والشارقة والشيخ مكتوم بن بطي حاكم دبي والشيخ عبد العزيز حاكم عجمان والشيخ عبد الله بن راشد حاكم أم القيوين والشيخ سعيد بن طحنون حاكم أبو ظبي تباعاً, فقد حرمت بموجبه المتاجرة بالرقيق ابتداءً من كانون الأول(ديسمبر)1847كلياً, وأناط الكابتن هنلبالسفن البريطانية حق تفتيش السفن التي يشتبه بخرقها نص التعهد المذكور[43]. وفي عام 1856تعهد هؤلاء الحكام الشيوخ فضلاً عن شيخ البحرين , بتسليم أي رقيق يقبض عليه أو يحرر في حدود مشيخاتهم إلى السلطات البريطانية للتصرف بهم على وفق ما تراه مناسباً[44] .

دفع تصميم البريطانيين على القضاء على هذه التجارة في مسقط ومشيخات الخليج العربي بتجار الرقيق إلى صور البعيدة عن مراقبة السفن البريطانية ، التي لم تأبه في يوم من الأيام لسيطرة أحد , حتى لسيطرة السيد سعيد التي كان يمارسها عليها من زنجبار البعيدة , ومن صور كان الرقيق ينقلون براً إلى داخل الجزيرة العربية وصولاً إلى مشيخات الساحل المهادن , أو إلى بجة . الأمر الذي دفع الكابتن هنل إلى القيام بمحاولة الحد من تهريب الرقيق الذي كان ابناء صور يزاولونه بتوقيع اتفاق جديد مع حاكم صحار سيفبن حمود بن عزانفي عام 1849 [45] .

وعلى الرغم من الإجراءات البريطانية من أجل كبح هذه التجارة أو الحد منها وإحلال تجارة البضائع والسلع الأخرى محلها , طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر, فأن وتائر تصدير الرقيق شهدت تزايداً واضحاً , فقد دلت الكشوف الجمركية في كلوة على زيادة في أعداد الرقيق المصدرين منها في سنوات 1862-63 و1867-68 بلغت 97,203رأس رقيق ,صُدر منهم 67,703 رأس إلى زنجبار, وهي مركز إعادة التصدير الرئيس إلى شبه الجزيرة والخليج العربي, و20,500رأس من الرقيق إلى الجزيرة الخضراء, فيما صُدر من مراكز افريقيا الأخرى بين,10آلاف و,11ألف رأس إلى مختلف الجهات من بينها شبه الجزيرة القريبة من مراكز التصدير في الحبشة وجنوب السودان , ولم يزد من استولى عليهم الأسطول البريطاني على 500–600 رأس[46],مما يدل دلالة واضحة على عدم قدرة الأسطول البريطاني على تأدية الدور الذي انيط به بشكل دقيق .

وتعود أسباب ذلك الإخفاق إلى جملة من العوامل منها أن الإجراءات البريطانية من أجل القضاء على هذه التجارة كانت تأتي في الأساس رداً على التنافس الدولي في المنطقة , فمثلاً اعترضت بريطانيا واحتجت بشدة على جهود مدحت باشا والي بغداد العثماني , بممارسة حق التفتيش البحري في الخليج بحثاً عن الرقيق، وهو ما تدعو إليه بريطانيا على رؤوس الأشهاد[47]. لإدراك البريطانيين أن محاربة تجارة الرقيق العثمانية في منطقة الخليج العربي لم تكن إلا واجهة لمشروع عثماني توسعي في المنطقة . وكان رفع العلم الفرنسي من قبل تجار الرقيق على سفنهم , أكثر الوسائل نجاعة للتخلص من متابعة سفن الأسطول البريطاني , واشدها إرباكاً للبريطانيين.فقد برزت مسألة رفع الأعلام الفرنسية من قبل السفن العمانية بعد وفاة السيد سعيد بن سلطان وتقسيم ممتلكاته بين ولديه برغش الذي أصبح سلطاناً على زنجبار وأصبح ثويني سلطاناً في مسقط وتوابعها[48], في حينها أخذت السلطات الفرنسية في عدن ومدغشقر منح الأعلام والوثائق الفرنسية إلى السفن التجارية التي تعود إلى سكان صور وبعض المناطق القريبة منها, التي تقع ضمن ممتلكات[49] . وقد استغل سكان صور هذه الميزة للتخلص من سلطته من جهة والافلات من التفتيش البحري من جهة اخرى[50], ووجدت فرنسا من استخدام علمها ولاسيما من اهالي مدينة صور فرصة كبيرة في تحقيق قدر كبير من النفوذ في المنطقة وسط السكان المحليين[51] .

وعلى الرغم من كثرة التعهدات التي فرضها البريطانيون على حكام وشيوخ المنطقة , فأن زيادة وتائرها كشف عن عدم جديتهم في إنهاء هذه التجارة التي تمثل لهم مصدراً مهماً من مصادر الفوائض المالية التي توفرها من خلال ضرائب الترانسيت(المرور)المفروضة على نقل الرقيق أو عوائد مالية من جراء فروق الأسعار عند نقل هؤلاء المتاعيس من منطقة لأخرى, أوما يرتبط بهم من نشاط اقتصادي رعوي زراعي لاستخدامهم في السقي أو الحراثة أو في أعمال الغوص وصيد اللؤلؤ أو رعي الحيوانات لأسيادهم, أو تزويد فرقهم المقاتلة بدماء جديدة فقد كان الأفارقة القوة الضاربة في الأسطول العماني [52]. فضلاً

عن أن بريطانيا لم تكن جادة تماماً في كبح هذه التجارة المقيتة , وذلك لضآلة التعويضات الممنوحة لهؤلاء الحكام , أو عدمها عن الخسائر التي لحقت بهم من جراء مكافحة هذه التجارة في منطقة شحيحة الموارد , وقلة أعداد السفن المناط بها متابعة هذه التجارة والقضاء عليها في منطقة هائلة الامتداد بين شواطئ أفريقيا الشرقية وشواطئ شبه القارة الهندية الغربية بما فيها من خلجان وأرخبيلات وأخوار , التي لم تزد على سبع سفن[53].وإذا كانت الإمارات الصغيرة قد سلمت بإجراءات التفتيش البريطانية واستسلمت لها فان الدول الكبيرة نسبياً مثل فارس والدولة العثمانية قاومت التدخل البريطاني لما ينطوي عليه من انتهاك لسيادتها .

لم يكتف الفرنسيون بتوزيع أعلامهم وفرض حمايتهم على سفن تجارة الرقيق(الزناجات) , بل كانوا هم انفسهم تجار رقيق لا يشق لهم غبار , فبلغ عدد الذين جلبهم هؤلاء إلى المستعمرات الاستوائية الفرنسية 25ألف رأس تحت شعار ما عرف بنظام " العمال الأحرار" , الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى إرسال الدكتور بارتل فريرPartelFurrierإلى زنجبار, التي أعلن حاكمها برغش بن سعيد صراحة رغبته بتشجيع هذه التجارة, من أجل إخضاعه لرغبتها بإلغائها بمساعدة الأسطول البريطاني , الذي ضرب حصاراً حول الجزيرة[54].وفي 14آذار(مارس)عام 1873 وفق الدكتور بارتل فرير إلى فرض تعهد على السلطان برغش بن سعيد, نص على منع تجارة الرقيق بين الجزيرة وأي بلد آخر وإقفال أسواقها أمام تجار الرقيق لاسيما الهنود الذين تعهدت بريطانيا بمنعهم عن مزاولة هذه التجارة , ومصادرة السفن التي تخالف هذه الأوامر, وحماية الرقيق المحررين[55] . ونظراً لأهمية هذا التعهد بكونه جاء تأكيداً لكل التعهدات السابقة ,لم يلاقالدكتور بارتل فرير جهداً كبيراً في فرضه على تركي بن سعيد سلطان مسقط التيوصلها في نيسان(أبريل)1873كالجهد الذي بذله في زنجبار , مقابل اشتراطه على الحكومة البريطانية أن تقدم له تعويضا عن المعونات التي كان أخواه ماجد وبرغش يقدمانها تعويضاً له عن خسارته للممتلكات العمانية في أفريقيا, وهو بالتأكيد تعويض مبطن عن خسارته للعائدات التي كانت تدرها هذه التجارة على الاقتصاد العماني[56]. كما فرض تعهد 1873 ايضاً على حاكمي الشارقة وأبو ظبي[57].

كان فرض التعهدات البريطانية على حكام المنطقة بهذا الشكل لاسيما على الساحل الشرقي في أفريقيا مدعاة لتجار الرقيق بتهريب أولئك المنكودي الطالع مسافات طويلة براً عبر الصومال ومن هناك إلى اليمن عبر مضيق باب المندب في ظروف نقل بالغة السوء .وقد قدر القنصل البريطاني في ممباسا هولموودHolmewood عدد الرقيق الذين هربوا على هذا السبيل عام 1876بـ 18ألف رأس [58].

كانت تعهدات إلغاء تجارة الرق ومحاربة القرصنة وتهريب السلاح في الخليج العربي التي فرضتها بريطانيا على كل الأطراف في المنطقة , كان إحدى ضرورات تنامي المصالح البريطانية ومبرراً للوجود البريطاني فيها . وعلى الرغم من الجانب الإنساني الكبير الذي تحمله كانت في الوقت نفسه كانت اسلوباً لمواجهة المنافسة الدولية في هذه المنطقة ،لاسيما الفرنسية منها . فكلما زاد خوفها من استشراء النفوذ الفرنسي شددت من دعواتها بمكافحة تجارة الرقيق أو متابعة القراصنة , التي تنتهي عادة بفرض تعهد جديد على هذا الحاكم أو ذاك . وتصل إلى حد التغاضي التام في بعض الأحيان عن هذه التجارة إذا أمنت المنافسة الأجنبية في المنطقة , عندها توجه أعداد الرقيق إلى ممتلكاتها التي استحوذت عليها في افريقيا[59].لذا لم تختف هذه التجارة بعد عام 1873 كما مؤملاً, بل ارتفع عدد السفن العربية المتاجرة بهم التي كانت ترفع العلم الفرنسي لتأمين الحماية من ملاحقة سفن الأسطول البريطاني , إلى نحو70سفينة [60]. و أظهر الفرنسيون تحفظهم حول قضية مكافحة تجارة الرقيق في مؤتمر بروكسل في عام 1890, الذ ي كرس من قبل الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا لمناقشة هذه القضية[61], واستمرت شحنات الرقيق تصل إلى مدينة صور تحت العلم الفرنسي خلال تسعينات القرن التاسع وعشر , ومن هناك يتم توزيعهم إلى كافة مناطق الخليج وشبه الجزيرة العربية , وتحولت هذه المنطقة إلى مركز التوزيع الرئيس بسبب سريان حظر هذه التجارة في الأماكن الأخرى حتى مطلع القرن العشرين , ولم تجد نفعاً معاهدة1891 بين بريطانيا وعمان التي حلت محل معاهدة 1839بين الطرفين , والتي عوَلت عليها بريطانيا كثيراً لتركيز نفوذها وتأصيل تغلغلها في المنطقة . ولجأت بعدها بريطانيا إلى محكمة لاهاي في محاولة لاستصدار قرار منها بإدانة الحكومة الفرنسية لدعمها تجارة الرقيق[62].

بيد أن الضربة القاصمة لهذه التجارة تحت حماية الأعلام الفرنسية لم تأت من بريطانيا , وانما جاءت من حاكم موزنبيق البرتغالي في عام 1902بلغته انباء تفيد بأن اسطولاً صغيراً من السفن رسا بصورة مريبة في خور ساماكو الصغير الواقع في ساحل موزنبيق , واتضح بأن الخور المذكور كان مستعمرة صغيرة للبحارة العمانيين الذين عملوا بنشاط ملحوظ للمتاجرة بالرقيق بعيداً عن المراقبة البريطانية بالتعاون مع شيخ ساماكو, فما كان من الحاكم البرتغالي إلا أن باغت الخور بمدفعية سفنه , فهرب من هرب وألقي القبض على الباقي بسفنهم وأسلحتهم البسيطة, فكانوا 114فرداً بسفنهم البالغة 12 سفينة , وكان بعضها يرفع العلم الفرنسي , كما وجد البرتغاليون 725 رأساً من الرقيق[63].

لقد مات عدد من الأسرى من سوء المعاملة التي لقيها هؤلاء من البرتغاليين , وحكم على الباقي منهم بالنفي 25 عاماً إلى أنغولا في غرب أفريقيا , وكان من بينهم ربابنة السفن المأسورة, وهم ينتمون إلى مختلف المناطق العربية[64] . ولم يكن الموقف البرتغالي نابعاً من مشاعر إنسانية خالصة , إذ كان البرتغاليون حتى ذلك الوقت من أعنف المستعمرين في أفريقيا وأشدهم تأييداً لاستمرار هذه التجارة البغيضة . ولكن موقفهم هذا جاء خوفاً من نقل التنافس الفرنسي البريطاني إلى مستعمراتهم في القارة الأفريقية , وقمعاً للمنافسة العمانية لهم في هذه التجارة .

أما بشأن الدولة العثمانية والحكومة الفارسية فقد ارتبطتا مع بريطانيا بمعاهدتين في عام 1881 تعهدتا فيهما بعدم استيراد الرقيق الأفارقة إلى أي جزء من بلديهما , وأباحتا لها حق تفتيش سفنهما التجارية في الخليج العربي والبحر الأحمر وساحل افريقيا الشرقي بحثاً عن الرقيق. ودخلت المعاهدتان طور التنفيذ في عام 1882[65]. بعد منافسة عثمانية بريطانية شديدة للسيطرة على البحرين, والساحل الشرقي للخليج العربيامتدت طيلة الربع الأخير من القرن التاسع[66], ومنافسة فارسية بريطانية للسيطرة على هذه الجزيرة البالغة الأهمية كانت متزامنة تماماً مع المنافسة العثمانية البريطانية[67].

ويبدو أن هذه التجارة لم تنقطع تماماً مع إطلالة القرن العشرين وانما بقيت تزاول في نقاط متباعدة ولاسيما في الخليج والجزيرة . فقد نشرت الديلي نيوز في 5تشرين الثاني (نوفمبر)1926أن الحكومة البريطانية وقعت ميثاقاً مع 30 حكومة في جنيف في شهر أيلول(سبتمبر)من تلك السنة حول قطع دابر هذه التجارة إلى الأبد بعد أن وردتها أنباء تفيد أن هذه التجارة كانت تزاول بين الحجاج القادمين إلى مكة والعائدين منها , فقد يعود الحاج إلى بلده مصطحباً معهعدد من الرقيق , حيث بقي البحر الأحمر وكينيا والحبشة مراكز إعادة تصدير إلى مكة والخليج العربي[68]. وبقي أن نذكر أن بريطانيا حاربت تجارة الرق الدولية ونقلهم من أفريقيا إلى مختلف جهات العالم طيلة القرن التاسع عشر في الخليج وفي غيره من الأماكن , في حين لم تلتفت إلى تحرير الرقيق المحلي المتأصل في منطقة الخليج والجزيرة العربية أو تأهيلهم بعد تسريحهم من العمل في سفن الغوص بعد انهيار صيد اللؤلؤ في ثلاثينيات القرن العشرين وحيث وجد هؤلاء المتاعيس أنفسهم بلا عائلات تأويهم وبلا عمل ينتظرهم[69].في حين بقي الرقيق مستشرياً في المنطقة إلى ستينيات القرن العشرين[70] .

الخاتمـــة

فقد ازداد اهتمام البريطانيين بمنطقة الخليج والبحر العربي بكونها الطريق الأقصر إلى بلاد الهند ، ودخلت من أجل ذلك بريطانيا في صراع مرير مع القوى الاستعمارية الأخرى , ولاسيما مع فرنسا التي طردت من قبل بريطانيا من منطقة المحيط الهندي ومنطقة بحر العرب بسقوط موريشيوس في عام 1810, إلا ان الأخيرة سرعان ما دخلت في صراع مع قوى محلية عربية , استغرق تطويعها واخضاعها وقطع السبيل أمام القوى الاستعمارية المنافسة طوال القرن التاسع عشر, تحت ذرائع مختلفة مثل محاربة القرصنة, ومكافحة تهريب السلاح وتحريم تجارة الرق .

فرضت بريطانيا دبلوماسيتها على جميع حكام وشيوخ المنطقة بقوة سلاح بوارج أسطولها ,إلا أنها آثرت فرض سطوتها بالتدرج الزمني والجغرافي, على ما أملته أوضاع المنطقة السياسية , أو مصالحها الاستعمارية , معتمدة وسائل الترغيب تارة والترهيب تارة أخرى , ولم تشر إلى تحريم تجارة الرقيق صراحة في بداية الأمر, وإنما اكتفت بالإشارة إلى محاربة القرصنة في الاتفاقية العامة مع شيوخ الساحل المهادن في عام 1820. وبامتداد نفوذ ها غرباً باتجاه ساحل أفريقيا الشرقي , وشمالاً باتجاه رأس الخليج العربي ,صارت تجهر بمنع هذه التجارة المقيتة , مخفية أهدافها الحقيقية في سلسلة من المعاهدات فرضتها بالتدريج على حكام المنطقة حتى فرضت حمايتها على الكويت على رأس الخليج العربي في عام 1899.

أن تحريم تجارة الرق الذي أظهرته بريطانيا في تعاملها مع حكام وشيوخ المنطقة وكانت على أتم الاستعداد أن تفرضه بقوة السلاح , في وقت كانت تلك هذه التجارة تزاول أمام أنظار البريطانيين وسمعهم , في سفن تحت الأعلام الفرنسية , من قبل الفرنسيين وغيرهم بما في ذلك العرب أنفسهم, ولم تخاطر بضرب تلك التجارة وفرض تحريمها بالقوة على الجميع إلا فيما يتعلق منها بالعرب في الخليج وشرق افريقيا . وأخيراً وليس آخراً... لم نسمع عن محاولة بريطانية لتحرير أو تأهيلالرقيق المحلي,الذي تجاوز ثلث السكان في منطقة الخليج على وفق مختلف التقديرات,فضلاً عن شريحة واسعة من المولدين الذين لا يرقى شأنهم عن مستوى الرقيق بأية حال, فأن تحريرهم أوعدمه لا يمس المصالح البريطانية بشكل مباشر .

هوامش البحث

(1) Frauk Heard-Bay, From Trucial State to United Arab Emirates ,(London,1982),p.152 .

(2) L.W.Heud ,AVoyage up the Arabian Gulf,(London,1970),p.25.

(3)ج .غ.لوريمر, دليل الخليج التاريخي ،(الدوحة ، د.ت.) ج.6,ص3575؛ Sir Arnold Wilson , The Arabian Gulf ,(London,1970),p.215.

(4) المصدر نفسه ،ج.6, ص3575؛ينظر كذلك إلى Frauk Heard – Bay ,op.cit., p. 289

(5)ويل ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة عبد الحميد يونس ،الجزء 24، ص 142 -143؛والتر رودني ,أوربا والتخلف في أفريقيا، ترجمة أحمد القصير , (الكويت ،1988),ص199-200.

(6)أورينودي لارا ، نشأة التيار الأفريكاني ،الجذور الكاريبية والأمريكية الأفريقية في القرن التاسع عشر،ترجمة هيثم اللمع،ص24 ؛صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ،زنجبار ,(القاهرة، 1959)،ص83.

(7)ن.أ.بروشين ،تاريخ ليبيا في العصر الحديث من منتصف القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين ،ترجمة عماد الدين حاتم (طرابلس،1991)، ص294 ؛ عبد الغني عبد العزيز إبراهيم ,بريطانيا وإمارات الساحل العماني ،(بغداد,1978)،ص238.

(8)Public Record Office,F.O.,London,No.1/268,1826 ; حسين عبيد غانم غباش,عمان الديمقراطية الاسلامية ، تقاليد الامامة في التاريخ السياسي الحديث 1500-1970 ، ترجمة انطوني حمصي (بيروت ، 1997),ص 97.

(9) والتر رودني , المصدر السابق ,ص 200 ؛ R.Coupland , East Africa and Its Invaders , from the Earliest Times to the Death of Syyid Said in 1856, (Oxford,1961),p. 186.

(10) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، المصدر السابق , ص41 ؛ Ibid.p.186.

(11)روبرت جيرانلاندن ، عمان منذ 1856 مسيراً ومصيراً ، ترجمة محمد امين عبدالله (عمان ، 1970)، ص97, 135 ؛ جون كيلي ، بريطانيا والخليج العربي 1795-1880 ، ترجمة محمد امين عبدالله ،(القاهرة ، د. ت) ، ج2 ، ص 7 .

(12) عبد الوهاب احمد عبد الرحمن ، الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث 1778-1914،(دبي ، 2000) ، ص92-93؛ DerekHopwood, The Arabian Peninsula , Society and Politics, (London, 1972) ,p.117.

(13) الريال او الدولار النمساوي . عملة استخدمت في المعاملات التجارية في المنطقة في هذه الفترة وكانت تعادل 22.5 قرش عثماني في عام 1870 . ينظر ، حسين محمد القهواتي ، دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1871-1914 ، (بغداد ،1981) ، ملحق رقم (37) .

(14)المصدر السابق ,ص97 ؛المصدر نفسه ، ص97 ؛م . ف سيتون وليمز, بريطانيا والدول العربية ، عرض للعلاقات الانكليزية — العربية 1920-1948 ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى (القاهرة ، د. ت)، ص 212 ؛ Sir Arnold Wilson , op.cit.,p. 218

(15)جون كيلي , المصدر السابق ,ج.2 ،ص10-15 .

(16) المصدر نفسه ،الجزء الثاني ,ج.2, ص15-19 .

(17) Frauk Heard – Bay ,op.cit., p. 289.

(18)جوزيف كي زيربو، تاريخ أفريقيا السوداء ،ترجمة عقيل الشيخ حسن،(بنغازي،2001)، ص339-340

(19) J. Marlow, The Arabian Gulf in Twentieth Century ,(London,1962),p.13-14 .

(20)أرينو دي لارا، المصدر السابق،ص20-23؛ ينظر كذلك غرانت وتمبرلي ،أوربا في القرن التاسع عشر والعشرين،ترجمة بهاء فهمي(القاهرة،د.ت.) ، الجزء الأول ص230.

(21) Frauk Heard – Bay ,op.cit., p. 289 . Johan Gray ,History of Zanzibar from Middle Ages to 1856 ,(London,1962),p. 227;

(22)J.C. Hurwitz, Diplomacy in Near and Middle East, Vol. I,1535-1914, (New York,1972) p. 88-89 .

(23)جمال زكريا قاسم ،دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا1741-1861 ،(القاهرة, 1968)، ص248؛ Johan Gray; J.Marlow,op.cit., p.14 ,op.cit., p.224-226 .

(24) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ،ص97 , ينظر أيضاً جون كيلي ، المصدر السابق ,ج.2،ص110؛ ج. غ. لوريمر ، المصدر السابق , ص3575.

(25)عبد الغني عبد العزيز إبراهيم ، المصدر السابق ، ص248 ؛ Donald Hawley, The Trucial States, (London,1970),p.126. ; Frauk Heard – Bay ,op.cit., p. 289

(26)جمال زكريا قاسم ، دولة بوسعيد, ص244؛ رودولف سعيد روث ،السيد سعيد بن سلطان 1791-1859,ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ،(بيروت,1988),ص162 ؛صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ،(القاهرة، 4 197)،ص161-162؛ Sir Arnold Wilson ,op.cit.,p.216 .

27نقلاً عن كيلي ، المصدر نفسه ,ج.2,ص110؛ ينظر كذلك إلى رودولف سعيد روث ، المصدر السابق ,ص166 .

(28)سيد نوفل ,الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي ,(بيروت ، 1969), ص405؛ Frauk Heard – Bay ,op.cit., p. 289.

(29)ج.غ. لوريمر ، المصدر السابق ,ج.6،ص3576.

(30)المصدر نفسه ، ص3576 .

(31) المصدر نفسه ،ص 3578؛جمال زكريا قاسم , دولة بوسعيد ,ص246؛صلاح العقاد, الاستعمار في الخليج العربي ،(القاهرة ،1959), ص184 ؛ Johan Gray ,op.cit., p. 22

(32) ج .غ . لوريمر ، المصدر نفسه ,ج.6,ص3578 , رودولف سعيد روث ، المصدر السابق ، ص166؛قدري قلعجي, الخليج العربي , (بغداد ,1965), 414 ؛. 141-142 Frauk Heard-Bay , op.cit.,p.290 ;WendellPhillips, Oman A History, (London, 1967)p.

(33) صلاح العقاد ، الاستعمار في الخليج . . . ,ص185 ؛قدري قلعجي ، المصدر نفسه ,ص414 .

(34)صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم , المصدر السابق ،ص102 .

(35)صلاحالعقاد ، التيارات السياسية ، ص 202-205 ؛عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، السلام البريطاني في الخليج ، ص 39 .

(36) رودولف سعيد روث ، المصدر السابق ، ص 152 .

(37)RavinderKumar,India and The Gulf Region 1858-1907,(London,1965), p. 63-64.

(38) غانم محمد رميضالعجيلي ، اثر السياسة البريطانية على الدور العربي في شرق افريقيا 1806-1862 ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى الجامعة المستنصرية 1992, بغداد ، ص 156-158 .

(39)جون كيلي ، المصدر السابق ,ج.2, ص335-337 .

(40)محمد رجب حراز , الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العربية ,(القاهرة ,1970), ص162 .

(41)المصدر نفسه,ص162؛ صلاح العقاد ,التيارات السياسية ... ،ص161.

(42)ج .غ. لوريمر ,المصدر السابق,ج.6 ، ص3586–3587؛ ج . كيلي المصدر السابق,ج.2 ،ص353–368 ؛J.Marlow,op.cit., p.14.;

(43)سيد نوفل ، المصدر السابق ,ص409؛ جمال زكريا قاسم ,دراسة لتاريخ الإمارات العربية ,(الكويت,1974),ص137-138؛ Frauk Heard-Bay, op.cit.,p.290 .

(44) Ibid., p. 290 .

([45])جون كيلي ، المصدر السابق ،ج. ,ص368 وما بعدها .

([46]) المصدر نفسه ،ج.2, ص414–415؛ صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، المصدر السايق,ص156 .

([47])جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية 1840-1914 (القاهرة ، ، 1966) ،ص 171 ؛ محمد عرابي نخلة ، تاريخ الاحساء السياسي 1818 – 1913 ، (الكويت ، 1980)، ص 162.

([48])ينظر . Derek Hopwood, op. cit, p. 119-120

([49]) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي 1899-1914 ، (الرياض ، 1981) ، ص 46 ؛

Ravnder Kumar, op. cit, p. 76-77.

([50])مصلح محمد عبد العيساوي ؛ التطورات الداخلية في عمان وعلاقاتها الخارجية 1888-1913 ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، جامعة بغداد ، **1992**, ص120 .

([51])عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، السلام البريطاني ، ص 46 .

([52]).Hawley, op. cit, p. 136-137 ;Frauk Heard-Bay, op.cit.,p.152

([53])جون كيلي ، المصدر السابق , ج.2 ،ص368–389 .

([54])صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم, المصدر السابق ،133–160 ؛ ج . غ. لوريمر , المصدر السابق ,ج.6, ص3580 .

([55]) Records of Oman(R. O.) 1867-1947, Vol. I, Historical Affairs to 1971, Selected and Edited by R.R.Coupland,op.cit.,p. 200-201 .W. Baily (Archive Editions,1988),p.76 ;

([56]) طالب ثويني بن سعيد بن سلطان أخاه ماجد بتعويض قدره 40ألف ريال سنوياً , تعوضاً له عن خسارته لممتلكات عمان الأفريقية. بنظر : صالح محمد العابد ,محاضرات الدورة التاسعة لوزارة الخارجية ، المعهد الدبلوماسي العماني (عمان ، 1994),ص52.

([57]) ; Records of Oman(R.o.), Vol. I, p. 76, Frauk Heard-Bay, op.cit.,p.290 صلاح العقاد , التيارات السياسية . . . ,ص 165.

([58])صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم , المصدر السابق ,ص161؛ج. غ. لوريمر ، المصدر السابق ،3579–80 .

([59]).M.V.Seton , Britain and the Arab States,(London,1948),p.205

([60])عبد العزيز عبد الغني إبراهيم , بريطانيا وامارات الساحل العماني ،432–436.

([61])رودولف سعيد روث , المصدر السابق ,ص166؛ جمال زكريا قاسم ، دولة بوسعيد ,ص205 ؛ ج .كيلي ، المصدر السابقً, ج.2, ص439 .

([62]).Sir Arnold Wilson ,op.cit.,p.222; P.Kilner ,The Gulf Hand Book 1976-1977,p.340

([63])ج . غ. لوريمر ، المصدر السابق,ج.6,ص3615–3616 .;. Sir Arnold Wilson , Ibid., p. 223

([64])المصدر نفسه,ج.6 ,ص3615–3616 ؛ . Ibid., p. 223

([65]) المصدر نفسه , ص3588 ؛ صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص189 .

([66])للمزيد من التفاصيل راجع ،حسين محمد القهواتي ، المصدر السابق ، ص 105-197

([67])ينظر جمال زكريا قاسم ، الادعاءات الايرانية في الخليج العربي أصول المشكلة وتطورها التاريخي ،المجلة التاريخية المصرية ، المجلد العشرون ،(القاهرة,1973)، ص 201.

([68]) صحيفة العالم العربي ,(بغداد, العدد828 ,7تشرين الثاني 1926),"تجارة الرقيق" .

([69]) Frauk Heard-Bay, op.cit.,p.152.

([70])مصادر البحث(Hartford ,USA),p.163.Muslim World ,"Saudi Arabia and Slavery" Vol. LIII, No.2,April 1963,

أولاً المصادر باللغة العربية

1. ابراهيم ,عبد العزيز عبد الغني ,بريطانيا وإمارات الساحل العماني ،(بغداد,1978).
2. ـــــــــــ السلام البريطاني في الخليج العربي 1899-1914 ، (الرياض ، 1981).
3. .بروشين ، ن.أ.,تاريخ ليبيا في العصر الحديث من منتصف القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين ،ترجمة عماد الدين حاتم (طرابلس،1991) .
4. دي لارا ، أورينو,نشأة التيار الأفريكاني ،الجذور الكاريبية والأمريكية الأفريقية في القرن التاسع عشر،ترجمة هيثم اللمع(د. م ط . ت.) .
5. حراز ,رجب, الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العربية ,(القاهرة ,1970).
6. ديورانت، ويل ,قصة الحضارة، ترجمة عبد الحميد يونس ،(القاهرة، د.ت.), الجزء 24.
7. روث , رودولف سعيد،السيد سعيد بن سلطان 1791-1859,ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ،(بيروت,1988) .
8. رودني , والتر ,أوربا والتخلف في أفريقيا ، ترجمة أحمد القصير , (الكويت ،1988).
9. زيربو، جوزيف كي ,تاريخ أفريقيا السوداء ،ترجمة عقيل الشيخ حسن ،(بنغازي،2001).
10. العابد , صالح محمد , محاضرات الدورة التاسعة لوزارة الخارجية ، المعهد الدبلوماسي العماني (عمان ، 1994).
11. العالم العربي , صحيفة ,(بغداد, العدد828 ,7تشرين الثاني 1926),"تجارة الرقيق".

12. عبد الرحمن،عبد الوهاب احمد ,الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث 1778-1914،(دبي ، 2000).
13. العجيلي ، غانم محمد رميض, اثر السياسة البريطانية على الدور العربي في شرق أفريقيا 1806-1862،اطروحة دكتوراه مقدمة إلى الجامعة المستنصرية,(بغداد,1992).
14. العقاد ، صلاح,الاستعمار في الخليج العربي ،(القاهرة ،1959).
15. ـــــــــــ, التيارات السياسية في الخليج العربي ،(القاهرة، 4 197).
16. العقاد , صلاح و قاسم ، جمال زكريا , زنجبار ,(القاهرة، 1959).
17. العيساوي,مصلح محمد عبد, التطورات الداخلية في عمان وعلاقاتها الخارجية 1888-1913 ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، (جامعة بغداد ، 1992).
18. غباش, حسين عبيد غانم ,عمان الديمقراطية الاسلامية ، تقاليد الامامة في التاريخ السياسي الحديث 1500-1970 ، ترجمة انطوني حمصي (بيروت,1997).
19. غرانت وتمبرلي ،أوربا في القرن التاسع عشر والعشرين،ترجمة بهاء فهمي, (القاهرة،د.ت.) ، الجزء الأول.
20. قاسم , جمال زكريا , الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية 1840-1914 (القاهرة ، 1966) .
21. ـــــــــــ دراسة لتاريخ الإمارات العربية ,(الكويت,1974) .
22. ـــــــــــ دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا1741-1861 ،(القاهرة, 1968) .
23. ـــــــــــ الادعاءات الايرانية في الخليج العربي أصول المشكلة وتطورها التاريخي ،المجلة التاريخية المصرية ،المجلد العشرون،(القاهرة, 1973).
24. قلعجي, قدري , الخليج العربي , (بغداد ,1965).
25. القهواتي ، حسين محمد , دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1871-1914 ، (بغداد ،1981).
26. كيلي ,جون، بريطانيا والخليج العربي 1795-1880 ، ترجمة محمد امين عبدالله ،(القاهرة ، د. ت) ، الجزء الثاني .
27. لاندن ، روبرت جيران ,عمان منذ 1856 مسيراً ومصيراً ، ترجمة محمد امين عبدالله, (عمان ، 1970).
28. لوريمر, ج .غ. , دليل الخليج التاريخي ، الجزء السادس ،(الدوحة ، د.ت.) .
29. نخلة , محمد عرابي ، تاريخ الاحساء السياسي 1818 – 1913 ، (الكويت ، 1980).
30. نوفل,سيد,الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي ,(بيروت ، 1969).
31. وليمز, م . ف سيتون, بريطانيا والدول العربية ، عرض للعلاقات الانكليزية – العربية 1920-1948 ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى (القاهرة ، د. ت).

ثانياً ـ المصادر باللغة الإنكليزية

1. Public Record Office,F.O.,London,No.1/268,1826 .
2. Records of Oman(R. O.) 1867-1947, Vol. I, Historical Affairs to 1971, Selected and Edited by R.W. Baily,(Archive Editions,1988).
3.Coupland ,R ., East Africa and Its Invaders , from the Earliest Times to the Death of Syyid Said in 1856, (Oxford,1961).
4. Gray , Johan, History of Zanzibar from Middle Ages to 1856 ,(London,1962).
5. Hawley, Donald ,The Trucial States, (London,1970) .
6. Heard-Bay,Frauk, From Trucial State to United Arab Emirates ,(London,1982).
7.Heud , L.W., AVoyage up the Arabian Gulf,(London,1970). 8.Hopwood, Derek ,The Arabian Peninsula , Society and Politics, (London, 1972) .
9.Hurwitz, J.C. Diplomacy in Near and Middle East, Vol. I. 1535-1914, (New York, 1972).
10.Kilner ,P. ,The Gulf Hand Book 1976-1977.
11. Kumar,Ravinder,India and The Gulf Region1858-1907, (London,1965).
12. Marlow,J., The Arabian Gulf in Twentieth Century ,(London,1962) .
13.Muslim World ,"Saudi Arabia and Slavery" Vol. LIII, No.2,April 1963, (Hartford ,USA).
14.Phillips,Wendell,Oman A History,(London, 1967)p. 141-142 .
15. Seton ,M.v., Britain and the Arab States,(London,1948).
16.Wilson,Sir Arnold, The Arabian Gulf ,(London,1970).